جلوس مجلسك لان العامل فيه اصله لا بشئ فاجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم تشمله عبارته فقد تقرر
ان المصدر يعمل عمل فعله قوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فانه ان صح تعقبه مثل ذلك
في المصدر وقد ذكره في سبك المنظوم فقال بعد ذكر كونه لتوكيد او نوع او عدد فان لم يلازمه هذا الاستعمال
فمتصرف وان لازمه فغير متصرف قوله ظرفية او شبهها قال في شرحه هو دخول حرف الجر وليس المراد
كل حرف جر من وحدها كما صرح به في التسهيل قوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان
يكثر فيه امور الاول قال في شرح الكافيه هو من باب حذف المضاف اليه مقامه الثاني
شرطه ذلك تعيين او مقدر قال فيه ايضا الثالث قد ينوب عنه اسماء اعيان نحو لا اكلمك القارظين
اي مده غيبتهما والفرقدين الشمس القمر والنجوم اي مدة بقاياها او طلوعها ذكره فيه ايضا الرابع
قال الشاطبي ليس في كلامه ما يدل على ذلك عنده مقيس او مسموع ولا يوخذ الاول من تكثيره ولا الاول
من تقليله وقد نصوا على ان ذلك موقوف على السماع وفهم ابن قاسم من قد وتكثيره السماع في الاول والقياس
في الثاني باب المفعول فيه قول الكافيه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اورد
عليه نحو جاء زيد وعمرو معه واجيب بان المراد المصاحبة الحاصلة من الواو وهي هنا حاصلة من مع
والا لكانت مع الواو تكرار قول الالفيه منصوب بتالي الواو اي التي تغني مع ما خذ من المثال
وقد صرح به في الشذور فقال هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة وزاد ابن عصفور في الحد كان معطوفا
وقد اعتمده في التسهيل وقال الشاطبي انه يوخذ من الالفيه من المثال وفي العمده هو الاسم المذكور فضلة
بعد واو بمعنى غير متبعه وقال احترزت بقولي غير متبعه من نحو خرجت عسلا وما وقال ابو حيان
اشترط الجمهور في تالي الواو وان يصح عطفه فلا تنصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا معه لانه لا يصح فيه
العطف كما قاله الاخفش ونقله اجمل النحويين بالقبول وفيه قال السيرافي والفارسي وابن جني وادعي فيه
ابن الباذش الاجماع وخالف المصنف في التسهيل فلم يشترطه قوله بما من الفعل وشبهه شروط ان يكون فيه
معناه وحروفه وقد صرح به في الشذور فلا يعمل فيه المعنوي كالاشاره والظرف على الاصح لكن عبارة العمده
مسبوقه او متضمن معناه وحروفه في معناه دون حروفه قال في شرحه والمسبوقه متضمن معنى فعل دون حروفه
مالك وزيد قوله وبعد ما استفهام اوكيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب فيه امور الاول
قال ابن هشام فظاهره وجوب النصب وفيه تفصيل الثاني ما انت وزيد فمسلم واما في شان زيد وعمرو
فممنوع واما ما شانك وزيدا ففيه تردد فقيل بوجوب النصب وهو قول الاكثر واجازه الكسائي والمصنف
الخفض قلت المصنف لم يرد موضع وجوب النصب انما اراد موضع جوازه بل موضع قلته بدليل قوله

نصب

وقف لله تعالى

نصب بعض العرب يعرف ان الاكثر على خلافه ولهذا قال في التسهيل ويلزم النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيدا
وما شانك وعمروا لان مضمرا قبل الجار فان المجرور ورابط هو ارجح العطف وربما نصب بفعل مقدر بعد ما او كيف
او زمن مضاف او قبل ضمير ظاهر في نحو ما انت والسير وكيف انت وقصعة من ثريد وازمان قومي والجماعة
وانا واياه في لحاف وقال في العمده وقد يقع بعد مرفوع فعل محذوف بعد استفهام بكيف او ما او زمان
مضاف الى الجملة وقال في الكافيه وان خلا من فعل او معناه فاحتفظ النصب وقدرا من بعدما استفهام
او كيف لا نيفم فعل الكون او بعد زمن نعرف ان المذكور هنا هو الذي قلته هناك وان الارجح فيه ترك
النصب فضلا عن وجوبه نعم يرد عليه صورة الوجوب فضابطها كما في شرح التسهيل ان يقع ما المستفهم
بها على سبيل الانكار قبل ضمير مجرور باللام او بالشان او ما يودي مؤداه انتهى وعلم بذلك ان ليس كلها
في ذلك مدخل الامر الثاني انه اطلق اضمار فعل الكون فشمل الماضي والمضارع مع كل من ما وكيف وهو مذهب
المبرد ووافقه ابن طاهر والذي نص عليه سيبويه ان يقدر مع ما كانت بلفظ الماضي ومع كيف يكون بلفظ المضارع
وقال به السيرافي وابن ولاد وابن خروف وفرقوا بان ما للانكار ولا يكون الا على ما وقع وكيف للسوال
ولا يكون الا على ما لم يقع الثالث يرد عليه الصوره الثالثة التي زاد في كتبه المذكورة وهو الواقع بعد زمان
مضاف الى جملة كقوله ازمان قومي والجماعة كالذي قال سيبويه التقدير ازمان كان قومي والجماعة اي الجماعة
واما الرابعة التي زاد في التسهيل فتفرد بها اخذا من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا
واياه في لحاف اي كنت واياه قال ابو حيان ولا يعتمد على ذلك فان الاثار وقع فيها اللحن كثيرا من الرواة
ولم يثبت ان هذا اللفظ عايشة قول الكافيه فان الفعل لفظا او جاز العطف فالوجهان قال
في المتوسط يشكل بنحو ضربت زيدا وعمرا فانه جاز فيه العطف انه لم يجز غيره انتهى ثم ظاهره جواز
الوجهين على السوي وليس كذلك بل العطف كما صرح به في الالفيه وسياتي ما يستثنى منه ارجح قوله
وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جيت وزيدا الذي ذكره ابن مالك في شرح الكافيه والعمده انه
يجوز في هذا المثال وفي اذهب وزيدا الوجهان والنصب ارجح قوله وان كان معنى وجاز العطف
لغير العطف نحو ما لزيد وعمرو وما جزم به من تعين العطف راي لبعض المتاخرين حكى ابن مالك
في شرح العمده وقال انه ليس بصحيح والمشهور جواز الامرين ورجحان العطف كما نص عليه سيبويه
ولا يختص ذلك في المجرور بل ضمير الرفع ايضا كذلك نحو ما انت وزيد بالوجهين قوله والا تعين النصب
نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا واختار ابن مالك في هذين المثالين جواز الجر قوله
لان معنى ما يصنع لم يقدره احدهنا وانما النصب عند سيبويه والجمهور فكان مضمرا قبل الجار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)